

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

تعليمات سلطة النقد الفلسطينية الجديدة لتعزيز الكفاءة المالية

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات جديدة بخصوص الرسوم والعمولات المصرفية في الثاني من كانون ثاني 2023¹ بموجب التعليمات الجديدة، والتي تهدف إلى تحسين شفافية الرسوم المفروضة من قبل البنوك وتعزيز الشمول المالي، ألغت سلطة النقد الفلسطينية جميع الرسوم المتعلقة بفتح حساب مصرفي شخصي وشطب العديد من رسوم إدارة الحساب للعملاء الذين يتلقون مساعدات اجتماعية. يمكن أيضا اعتبار هيكلية الرسوم الجديدة بمثابة استجابة للزيادات الاستثنائية في أرباح القطاع المصرفي خلال عامي 2021 و2022. لاحقا، وبتاريخ 30 كانون الثاني، أعلنت سلطة النقد الفلسطينية أنه سيتم تأجيل تنفيذ التعليمات الجديدة حتى بداية شهر أيار 2023².

تشجيع استخدام المدفوعات الرقمية للأفراد والشركات

نصت التعليمات الجديدة أيضا على تخفيض الرسوم والعمولات على الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك من أجل تشجيع تبني قنوات الدفع المصرفية الإلكترونية والرقمية. فاستخدام الخدمات المالية الرقمية منخفض بشكل عام في فلسطين، ولا يزال استخدام النقد والشيكات مرتفعا. حيث أفاد 14% من المشاركين في استطلاع نفذته البنك الدولي في عام 2017، أنهم نفّذوا أو تلقوا دفعة رقمية³. كما أن الاعتماد على النقد كوسيلة أساسية للدفع في غزة أعلى نسبة مقارنة بالضفة الغربية. في عام 2019، أظهر أحد المسوح التي نفّذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 8% من المبحوثين الفلسطينيين قاموا بشراء سلع أو خدمات عبر الإنترنت (9% في الضفة الغربية و6% في قطاع غزة)⁴.

كما خفضت سلطة النقد الفلسطينية سابقا الرسوم المفروضة على نقاط البيع (POS) من 3% إلى أقل من 0.5% وذلك من أجل حث التجار والزبائن على استخدامها أكثر. تشير أحدث الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن حوالي 14% من المؤسسات الاقتصادية في فلسطين استخدمت وسائل الدفع الإلكتروني عام 2021، 17% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة⁵. فيما يتعلق بقطاع الأعمال، يعد اعتماد الشركات على المدفوعات الرقمية منخفضا خاصة في الشركات صغيرة الحجم (التي توظف أقل من 10 أشخاص)، حيث أفادت 12.1% من هذه الشركات أنها استخدمت المدفوعات الرقمية عام 2021، مقارنة بما نسبته 55.6% من الشركات الكبيرة (التي توظف أكثر من 50 شخصا) وما نسبته 31.1% من الشركات متوسطة الحجم (التي توظف 10-49 شخصا).

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت السياسة الجديدة ستشجع الشركات الصغيرة على اعتماد طرق الدفع الرقمية، خاصة وأن الأسباب التي تحول دون اعتمادها مرتبطة بقيود هيكلية إلى حد كبير. فقد أفادت حوالي 75.2% من الشركات التي لم تستخدم وسائل الدفع الإلكترونية عام 2021 بأنها غير مستعدة لاستخدامها، فيما أفادت 19.6% أنها لا تعلم بوجود مثل هذه الخدمات في فلسطين، وأشارت 17.3% منها أنها لا تمتلك المعرفة اللازمة لاستخدام مثل هذه الوسائل. كما أفادت حوالي 18.3% من الشركات التي لا تستخدم المدفوعات الرقمية إلى أن ضعف وعدم استقرار البنية التحتية (اتصالات الإنترنت وما شابه) يشكل عائقا كبيرا أمام استخدام المدفوعات الرقمية، فيما ذكرت 14.8% منها أنها لا تتقن بمزودي الخدمة.

معالجة النقد الفائض بعملة الشيكال الإسرائيلي في البنوك الفلسطينية

فرضت التعليمات الجديدة رسوما جديدة أيضا على عمليات السحب والإيداع النقدي. وقد أشار د. فراس ملح، محافظ سلطة النقد الفلسطينية، إلى أن الرسوم التي تم فرضها مؤخرا على الودائع النقدية بالشيكال الإسرائيلي تهدف إلى تقليل المبالغ النقدية الفائضة بالشيكال المودعة في البنوك الفلسطينية⁶. وبحسب ملح، فإن هذه الرسوم ستؤثر فقط على 2% من عملاء القطاع المصرفي (أولئك الذين يودعون أكثر من 100,000 شيكال إسرائيلي)⁷.

النشرة 197

شباط 2023

التقارير الرئيسية

في 6 كانون الثاني، صادق مجلس الوزراء الأمني لإسرائيل على فرض عقوبات جديدة على السلطة الوطنية الفلسطينية

في 12 كانون الثاني، وقعت وزارة الحكم المحلي اتفاقية لبناء أول محطة لتحويل النفايات إلى طاقة في فلسطين، وذلك في مكب زهرة الفنجان في محافظة جنين

في 17 كانون الثاني، أعلنت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) أنها أعادت بناء عشرة مصانع في المنطقة الصناعية في غزة

في كانون الثاني 2023، بلغ مؤشر القدس 644.6 نقطة في آخر يوم تداول، بارتفاع نسبته 0.77% عن الشهر السابق

1 <https://bit.ly/3jHW365>

2 <https://bit.ly/3l8Zxqw>

3 <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36770>

4 www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3738

5 www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2632.pdf

6 تُعرّف سلطة النقد الفلسطينية النقد الفائض بالشيكال على أنه النقد بعملة الشيكال في خزائن البنوك الذي يتجاوز 6% من الودائع قصيرة الأجل بالشيكال.

7 <http://bit.ly/3XZvsQu>

الجدول 1: الرسوم الجديدة على الإيداعات والسحوبات النقدية

| نطاق وعملة المعاملات المالية النقدية | الرسوم |
|--|----------------------------|
| السحوبات النقدية (بالدولار الأمريكي أو ما يعادله بالعملة الأخرى) | |
| ما يصل حتى 2,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الأخرى | 1 دولار |
| ما بين 2,001 - 10,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الأخرى | 0.5% |
| أكثر من 10,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة الأخرى | 0.2% |
| الإيداعات النقدية | |
| ما بين 100,000 و 300,000 شيكل | 0.1% للأفراد، 0.2% للشركات |
| ما بين 300,001 و 500,000 شيكل | 0.2% للأفراد، 0.3% للشركات |
| ما بين 500,001 و 1,000,000 شيكل | 0.4% |
| أكثر من 1,000,000 شيكل | 0.5% |

المصدر: تعليمات سلطة النقد رقم 1 لسنة 2023 بشأن الرسوم والعمولات المصرفية.

تتمثل المشكلة الرئيسية في أن بنك إسرائيل، الذي يُصدر عملة الشيك، يفرض قيوداً على حجم العملات المعدنية والأوراق النقدية بالشيك التي يقبل استردادها من البنوك الفلسطينية. السقف الحالي هو 4.5 مليار شيكل لكل ربع سنة (18 مليار شيكل سنوياً)، أي خمسة أضعاف السقف الشهري البالغ 300 مليون شيكل (900 مليون شيكل لكل ربع سنة أو 3.6 مليار شيكل سنوياً) الذي تم تحديده لأول مرة في العام 2009. مع ذلك، فقد زادت التحويلات النقدية المتراكمة من البنوك العاملة في الضفة الغربية إلى أكثر من الضعف خلال السنوات الثماني الماضية، حيث ارتفعت من 9.6 مليار شيكل عام 2013 إلى 21.1 مليار شيكل عام 2021. في نهاية شهر حزيران 2022، احتفظت البنوك الفلسطينية بفائض نقدي بحوالي 5 مليار شيكل (ما يعادل 7.2% من الأصول)⁸ وبشكل دوري تمتلئ خزائن المصارف بسبب الفائض النقدي من الشيك وتستنفد قدرتها على الاحتفاظ بالمزيد من النقد وبالتالي تبدأ برفض الودائع النقدية بالشيك الإسرائيلي. لطالما أثرت هذه القضية على قدرة المصارف الفلسطينية على إدارة السيولة النقدية وشكلت عبئاً على ربحيتها. كما أدت الزيادات الدورية الكبيرة في النقد الفائض بعملة الشيك إلى مخاطر إضافية، ورفعت التكلفة على النظام المصرفي الفلسطيني، وعززت الأنشطة غير الرسمية بسبب استخدام النقد⁹.

عقوبات إسرائيلية جديدة

بتاريخ 6 كانون الثاني، صادق مجلس الوزراء الأمني لإسرائيل على فرض عقوبات على السلطة الوطنية الفلسطينية رداً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم تبنيه مؤخراً، والذي طالب محكمة العدل الدولية بإصدار رأي استشاري بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية¹⁰.

شملت العقوبات مزيداً من الاقتطاعات من الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك 139 مليون شيكل إضافي (39 مليون دولار) لدفعها لعائلات الإسرائيليين الذين قتلوا في هجمات فلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ خطوات لتجميد خطط البناء الفلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وإلغاء مزايا وتسهيلات كانت مقدمة لمسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية.

شدد رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، على التبعات السلبية لهذه العقوبات الأخيرة على قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية الإدارية، والتي تعاني بالأصل من عجز شهري يقارب 400 مليون شيكل¹¹. لا زالت السلطة الوطنية الفلسطينية تدفع رواتب جزئية لأكثر من 140 ألف موظف حكومي منذ شهر تشرين الثاني 2021، وتراكم المزيد من المتأخرات للقطاع الخاص¹².

الاقتطاعات الإسرائيلية عام 2022

وفقاً للتفاصيل التي نشرتها وزارة المالية الفلسطينية، اقتطعت الحكومة الإسرائيلية حوالي 23.3% من العائدات الضريبية التي تجمعها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2022. أكثر من خمس هذا المبلغ عبارة عن اقتطاعات تعادل المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات

الأسرى والشهداء. بحسب وزارة المالية، يبلغ إجمالي المبالغ المقطوعة بين عامي 2019 و2022 تحت هذا البند وحده نحو 2 مليار شيكل إسرائيلي¹³. تشمل البنود الرئيسية الأخرى المبالغ التي تقتطعها إسرائيل بدل الالتزامات الفلسطينية غير المدفوعة لمراقب الرعاية الصحية الإسرائيلية والموردين الإسرائيليين.

الجدول 2: الاقتطاعات الإسرائيلية من إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية عام 2022

| البند | المبلغ (مليون شيكل) | كثيئة من إجمالي إيرادات المقاصة |
|--|---------------------|---------------------------------|
| صافي الإقراض - الكهرباء | 881.7 | 7.7% |
| صافي الإقراض - المياه | 375.1 | 3.3% |
| صافي الإقراض - خدمات الصرف الصحي | 114.1 | 1% |
| التحويلات الطبية والعلاج في المستشفيات الإسرائيلية | 189.3 | 1.6% |
| قرارات المحاكم، الصافي | 3.7 | 0% |
| رسوم تحصيل 3% | 345.9 | 3% |
| اقتطاعات أخرى (تسديد قروض) | 164.8 | 1.4% |
| الإيرادات المحتجزة (ما يعادل مخصصات السلطة الوطنية الفلسطينية لأسرى الشهداء) | 603.3 | 5.2% |
| إجمالي الاقتطاعات والإيرادات المحتجزة | 2,677.9 | 23.3% |

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية¹⁴

إعادة بناء قدرة غزة الإنتاجية

في 17 كانون الثاني، أعلنت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) عن إعادة بناء عشرة مصانع في المنطقة الصناعية في غزة، والتي دمرت في أيار 2021 خلال الغارات الجوية على قطاع غزة¹⁵. ستة من هذه المصانع جاهزة لإعادة الافتتاح.

في 22 كانون الثاني، أعلن خالد العسيلي، وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، أن 14 مصنعا استفاد من منحة الاتحاد الأوروبي البالغة 7 ملايين يورو المخصصة للمنطقة الصناعية في غزة، بما في ذلك المصانع التي أعيد بناءها من شركة باديكو¹⁶.

تضم المنطقة الصناعية في غزة، والتي تُديرها باديكو، 71 شركة وباستثمارات إجمالية قدرها 890 مليون دولار أمريكي منذ تأسيسها¹⁷. تم تصميم المنطقة الصناعية لتزويد المستثمرين بالبنية التحتية اللازمة والمرافق والخدمات المساندة للتصنيع والتجارة، حيث أن لديها محطة توليد كهرباء خاصة بها ونظام شبكة كهرباء ونظام مياه وصرف صحي متقدم¹⁸. تكبدت المنطقة الصناعية أضراراً وخسائر كبيرة بسبب الهجمات المتكررة على قطاع غزة في السنوات الأخيرة. فقد تم تدمير العديد من منشآتها الصناعية وبُنائها التحتية في شهر أيار 2021، بما في ذلك جزء من محطة الطاقة الشمسية الخاصة بها¹⁹.

التأهيل الزراعي

في 20 كانون الثاني، أعلن العسيلي أن الحكومة الفلسطينية أعادت تأهيل 20 دونماً من البيوت البلاستيكية الزراعية التي دمرت خلال العدوان على غزة في شهر أيار من عام 2021²⁰. تم تنفيذ المشروع من قبل «تصدير»، أحد البرامج الممولة من الحكومة البريطانية لتحسين الأداء التجاري لفلسطين²¹.

على الرغم من الحاجة الماسة لمثل هذه المبادرات في القطاع الزراعي في غزة، إلا أنها ذات فائدة ضئيلة مقارنة بتدمير البنية التحتية الاقتصادية الناجم عن الضربات الجوية على مدار السنوات العديدة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات والديناميكيات الداخلية تزيد من تعقيد الإنتاج الزراعي في غزة. فعلى سبيل المثال، في 6 كانون الثاني، رفعت سلطة الأراضي في قطاع غزة أسعار إيجارات الأراضي العامة في مناطق معينة في محافظة شمال غزة من 50 دولاراً إلى 200 دولار للدونم سنوياً. وقد أثر ذلك على 1,500 دونم (حوالي 1.3% من إجمالي الأراضي المزروعة في غزة) المستأجرة والمزروعة حالياً من قبل أكثر من 250 مزارعاً²². تزيد مثل هذه السياسات من الضغوط المالية على

<https://english.wafa.ps/Pages/Details/132726> 13

www.pmf.gov.ps/documents/accounts/monthly/2022/Dec.2022.Ar.pdf 14

www.wafa.ps/Pages/Details/63090 15

<https://mne.gov.ps/Content.aspx?NewsId=6508> 16

المصدر السابق 17

www.undp.org/papp/projects/rehabilitation-and-consolidation-gaza-industrial-estate-gie 18

www.maannews.net/news/2085458.html 19

www.wafa.ps/Pages/Details/63252 20

<https://tasdeer.ps/who-we-are> 21

حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ إجمالي المساحة المزروعة في قطاع غزة خلال العام الزراعي 2021/2020 حوالي 116 ألف دونم. 22

www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/09/15/West-Bank-and-Gaza-Selected-Issues-523402 8

المصدر السابق 9

<https://bit.ly/3xdrFUe> ، <https://press.un.org/en/2023/sc15179.doc.htm> 10

<https://bit.ly/3x9vHnt> 11

www.aa.com.tr/ar/2774139 اقتصاد/اقتصاد-فلسطين-في-2022-أزمة-الرواتب-تتصدر-المشهد-تقرير/ 12

مصادر الدخل الرئيسية للأسر الريفية، مما يحد من الإنتاج الزراعي في هذه المناطق بصورة أكبر²³.

جهود إعادة الإعمار

شهد قطاع غزة تقدماً محدوداً في جهود إعادة الإعمار منذ حرب أيار 2021 والتصعيد الأخير في شهر آب 2022، واللذان دمرتا مئات الوحدات السكنية والمنشآت الاقتصادية والتجارية ومرافق الخدمات العامة ومرافق البنية التحتية الحيوية²⁴. وبينما لعبت العوامل السياسية والاقتصادية دوراً في ذلك، إلا أن العديد من المانحين لم يلتزموا بتعهداتهم لإعادة الإعمار، كما هو الحال مع جهود إعادة الإعمار السابقة²⁵.

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن حوالي 659 وحدة سكنية من تلك التي دُمرت منذ عام 2021 لم يتم إعادة بنائها حتى اللحظة، وأن نحو 12,344 من الوحدات المتضررة لا تزال بحاجة إلى الإصلاح²⁶. هذا بالإضافة إلى ما يزيد على 1,242 وحدة مدمرة و75,202 وحدة متضررة قبل عام 2021 والتي لا تزال تنتظر إعادة الإعمار/الإصلاح. لا يوجد إحصاءات شبيهة للمنشآت الاقتصادية ومرافق البنية التحتية المدمرة متاحة للاستخدام العام.

محطة جديدة لتحويل النفايات إلى طاقة في جنين

بتاريخ 12 كانون الثاني، وقعت وزارة الحكم المحلي اتفاقية مع صُروح، وهي شركة محلية، لبناء محطة لتحويل النفايات إلى طاقة في مكب زهرة الفنجان، ثاني أكبر مكب نفايات في فلسطين بسعة 2.25 مليون متر مكعب وبمساحة 240,000 متر مربع²⁷.

المحطة الجديدة مُصمَّمة لحرق 1,200 طن من النفايات التي يتلقاها المكب يوميا بأمان، ومن المتوقع أن تولد المحطة ما يقرب من 40 ميغاوات من الكهرباء يوميا، وهو ما يكفي لتغطية حوالي نصف الطلب الحالي على الكهرباء في محافظة جنين. بالإضافة إلى ذلك، ولتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقة التي تولدها المحطة الجديدة، تم ترخيص المنطقة المحيطة بمكب نفايات زهرة الفنجان كمنطقة صناعية صديقة للبيئة يمكن أن تستضيف مصانع أخرى تتناسب مع بيئة المكب في المستقبل القريب.

تقدر تكلفة المشروع بحوالي 150 مليون دولار وسيتم تنفيذه في غضون السنوات الأربع القادمة. تم تخصيص حوالي 35% من هذه التكلفة لعملية فلترة ناتج حرق النفايات للتأكد من عدم إنتاجها دخاناً أو تسببها في تسرب مواد ملوثة.

خطط لمحطات إضافية لتحويل النفايات إلى طاقة

تعمل وزارة الحكم المحلي حالياً على طرح مناقصة مماثلة لمكب نفايات المنية في بيت لحم، والذي يواجه صعوبات في معالجة نحو 1,200 طن من النفايات يستقبلها يوميا، وذلك بسبب مساحته المحدودة وعدم إمكانية توسعته. المنية هو أكبر مكب نفايات في فلسطين بسعة 4.9 مليون متر مكعب، وتبلغ مساحته 250,000 متر مربع. كما توجد خطط لإنشاء محطة إضافية لتحويل النفايات إلى طاقة في الضفة الغربية ومحطتين إضافيتين في قطاع غزة.

على الرغم من أن بناء وتشغيل محطات تحويل النفايات إلى طاقة يعتبر أحد الخيارات الأكثر تكلفة للتخلص من النفايات²⁸، إلا أنه في حالة فلسطين، يمكن أن تلعب هذه المحطات دوراً مهماً في قطاع إدارة النفايات. يعود ذلك لعدم القدرة على إنشاء مكبات جديدة بسبب القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى حوالي 60% من مساحة أراضي الضفة الغربية والاحتفاظ السكاني الشديد في قطاع غزة. يمكن لمحطات تحويل النفايات إلى طاقة توفير بديل لإمدادات الطاقة الكهربائية التي يتم استيرادها حالياً من إسرائيل، وتخفيف الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية والحكم المحلي لتوسيع مكبات النفايات القائمة.

صعوبة توسيع مكبات النفايات القائمة

الطرق الرئيسية للتخلص من النفايات في فلسطين هي الطمر (في المكبات) والإلقاء (العشوائي أو المتحكم فيه)، وتشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 65%

فقط من النفايات الصلبة في فلسطين يتم طمرها في المكبات²⁹. هناك سبعة مكبات صحية في فلسطين، أربعة في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة³⁰.

بينما تعاني مكبات النفايات الصحية عموماً من محدودية القدرة الاستيعابية وغالباً ما تكون غير قادرة على معالجة الإنتاج المتزايد من النفايات الصلبة، تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية صعوبة في توسيعها أو إنشاء مكبات جديدة بسبب ندرة الأراضي والقيود المفروضة من الاحتلال. تقع معظم الأراضي التي يمكن استخدامها لإنشاء مكبات نفايات جديدة في المنطقة المسماة «ج»، وبالتالي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية صعوبة كبيرة في الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لإنشائها. في السابق، ربط الاحتلال الموافقات على توسيع مكبات النفايات بقبول السلطة الفلسطينية الرسمي لنفايات المستوطنات، وهذا على الرغم من أن المستوطنات الإسرائيلية تلقي نفاياتها مجاناً في مكبات النفايات الفلسطينية (لا يفرض المشغلون الفلسطينيون رسوماً على المستوطنات لأنها تعتبر غير قانونية)³¹.

كما أن هناك مقاومة عالية عدم قبول اجتماعي لمكبات النفايات في جميع المناطق الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، أثار موقع مكب نفايات رمون بالقرب من رام الله، المخطط له منذ عام 2006، اعتراضات سكان القرى المجاورة خوفاً من تأثيره السلبي على المنطقة المحيطة³².

قدرة إعادة التدوير المحدودة

وفقاً لأحدث التقديرات المتوفرة، أنتجت فلسطين حوالي 2 مليون طن من النفايات الصلبة عام 2021، بمعدل 5,485 طنًا من النفايات الصلبة يوميا (65% منها ينتج في الضفة الغربية)³³. تنتج الأسر الفلسطينية ما معدله 3,155 طنًا من النفايات الصلبة يوميا، بينما تنتج المنشآت التجارية والصناعية ما تبقى من النفايات. تشكل المواد العضوية حوالي 50% من النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين، يليها البلاستيك (14.6%) والورق والكرتون (12.5%).

يتم حالياً إعادة تدوير 3% فقط من إجمالي كمية النفايات الصلبة (بما في ذلك المواد المستعادة أو المعاد استخدامها) مقارنة بما نسبته 5-10% في الأردن و20-25% في إسرائيل³⁴. هناك إمكانية كبيرة لإعادة التدوير والتحويل إلى سماد لأن المواد القابلة للتحلل والمواد القابلة لإعادة التدوير تشكل معظم النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين. هذا من شأنه أن يساعد أيضاً في حل مشكلة الكميات المتزايدة من النفايات الصلبة، وتحسين استرداد التكلفة وخلق فرص عمل جديدة³⁵.

التخلص غير المشروع من النفايات

أدى الافتقار إلى مكبات نفايات ذات سعة كافية ومحدودية القدرة على إعادة التدوير إلى زيادة الإقبال على الطرق غير القانونية للتخلص من النفايات مثل إلقاء النفايات في مكبات النفايات غير المرخصة والحرق العشوائي للنفايات في مكبات النفايات أو في حاويات الشوارع. تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي 32% من إجمالي النفايات الصلبة المتولدة في فلسطين يتم التخلص منها بطريقة غير مشروعة كالحرق أو الكب العشوائي في أكثر من 160 مكب عشوائي³⁶.

يؤدي التخلص غير السليم أو غير المستدام من النفايات الصلبة إلى تسرب المواد الملوثة والمواد السامة (مثل الكلوريد والزرنيخ) والمعادن الثقيلة (مثل الكاديوم والرئيق والرصاص) إلى المياه الجوفية مما قد يؤدي إلى تلوث البيئة ويسبب في مخاطر صحية³⁷.

التداول في شهر كانون الثاني

أغلق مؤشر القدس في آخر يوم تداول في شهر كانون الثاني 2023 عند 644.6 نقطة، بارتفاع نسبته 0.77% عن الشهر الذي سبقه³⁸. خلال شهر كانون الثاني، تم تداول ما مجموعه 21.6 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 41.5 مليون دولار، بزيادة قدرها 88.9% و 90.4% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة، على التوالي، مقارنة بشهر كانون الأول 2022.

<https://bit.ly/3YmGZK5> 29

المصدر السابق 30

<https://bit.ly/3xyilol> 31

<https://palestineconomy.ps/ar/Article/8201> 32

https://mas.ps/attached_uploads/download/migrated_files/q65-20a-1640017639.pdf 33

<https://bit.ly/3YmGZK5> و <https://bit.ly/3xwG1hi> و <https://bit.ly/3lyl8Kn> 34

<https://ps.boell.org/en/2020/10/07/palestine-solid-waste-management-under-occupation> 35

<https://bit.ly/3YmGZK5> و <https://bit.ly/3JXaaVz> 36

www.eea.europa.eu/publications/horizon-2020-mediterranean-report/file 37

<https://bit.ly/410icxa> 38

<https://bit.ly/3Yjgyyc> 23

https://portlandtrust.org/wp-content/uploads/2021/11/bulletin_177_-_english_-_a4.pdf 24

<https://bit.ly/3XqcaD0> و <https://bit.ly/3JTw0Z1> 25

<https://bit.ly/3K5dBUE> 26

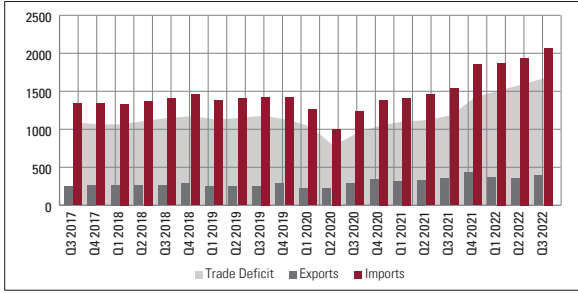
www.wafa.ps/Pages/Details/62776 27

www.no-burn.org/wp-content/uploads/The-High-Cost-of-Waste-Incineration-March-30.pdf 28

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

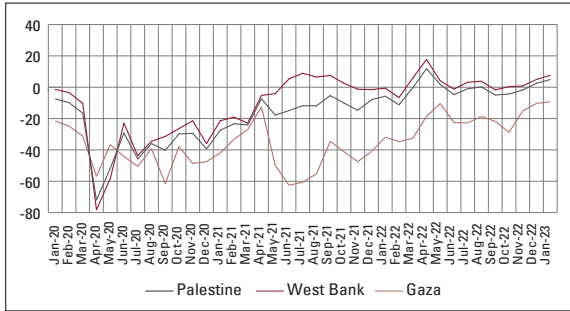
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الثالث 2017 – الربع الثالث 2022



الواردات (الربع الثالث 2022): 2126.7 مليون دولار الصادرات (الربع الثالث 2022): 405.5 مليون دولار العجز التجاري (الربع الثالث 2022): 1721.2 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

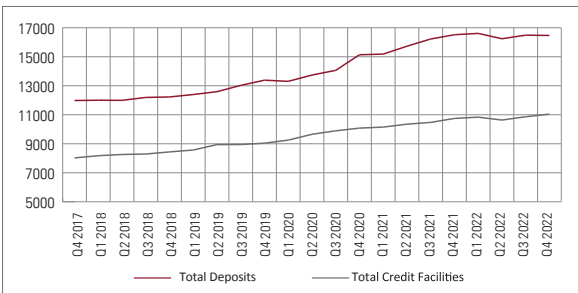
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2020 – كانون الثاني 2023



فلسطين (كانون الثاني 2023): 4.9 الضفة الغربية (كانون الثاني 2023): 7.6 غزة (كانون الثاني 2023): -9.3 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

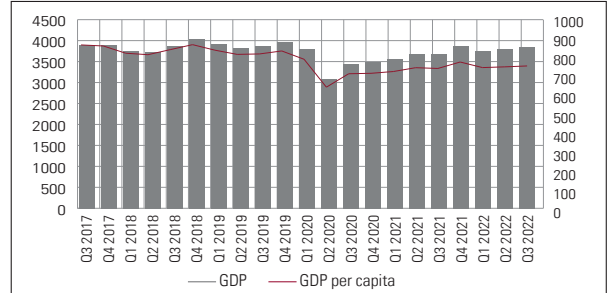
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الرابع 2016 – الربع الرابع 2022



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2022): 11,045.04 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2022): 16,468.16 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

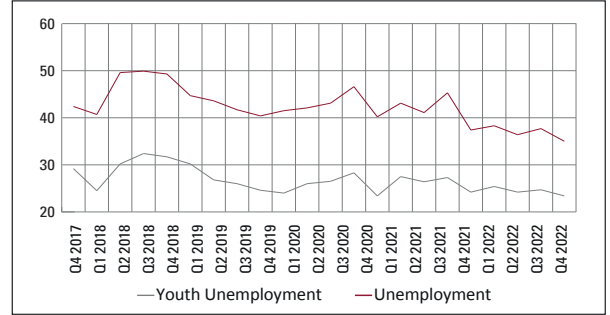
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الثالث 2017 – الربع الثالث 2022



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2022): 3910.5 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2022): 770.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

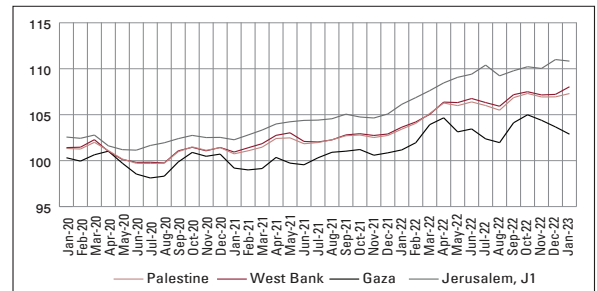
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022



معدل البطالة (الربع الرابع 2022): 23.40% معدل بطالة الشباب (الربع الثالث 2022): 35% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2020 – كانون الثاني 2023



فلسطين (كانون الثاني 2023): 107.3 الضفة الغربية (كانون الثاني 2023): 108.04 غزة (كانون الثاني 2023): 102.88 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org